

## أزعر لـ"النهار": شروط التمويل بالتفاوض مع الحكومة والمطلوب خطة تعيد بناء الثقة وتحمي المواطن

موريس متي

في إطار مراجعته الإقليمية لاقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى للعام ٢٠٢٠، توقع صندوق النقد الدولي انكماش الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للبنان بنسبة ١٢% هذا العام بالمقارنة مع انكماش بنسبة ٦,٥% في العام ٢٠١٩، بعدما كان الصندوق توقع في تشرين الاول الماضي نسبة نمو تقارب ٠,٩% لهذا العام. كما توقعت المؤسسة الدولية ان تسجل نسبة التضخم في لبنان ١٧% بالمقارنة مع ٢,٥% عام ٢٠١٩.

مرة جديدة يشدد صندوق النقد الدولي على خطورة الازمات المتراكمة في لبنان الذي يواجه تحديات تأثير فيروس كورونا والأزمة المالية والاقتصادية الحالية، وهو ما أشار اليه ايضا على هامش صدور تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى. وفي حديث مع "النهار" يؤكد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد جهاد أزعر ان الصندوق "يدعم السلطات اللبنانية من خلال المساعدة الفنية"، لافتاً الى أن "الحوار يجري مع لبنان بصورة منتظمة ولم يتوقف منذ سنوات، وقد قدم الصندوق الدعم للبنان في أكثر من محطة، خصوصاً على صعيد المشورة التقنية ومناقشة السياسات المالية والاقتصادية التي تقوم بها الحكومة الحالية أو الحكومات السابقة، وحتى في الماضي وتحديداً في العام ٢٠٠٦ بعد حرب تموز، قدم صندوق النقد الدولي دعماً للبنان من خلال تمويل تخطت قيمته ١٠٠ مليون دولار".

**الخطة الحكومية الانقاذية**

في ما يتعلق بمسودة الخطة الاقتصادية الانقاذية التي وضعتها الحكومة، فهذه الخطة ارسلت الى الفريق الذي يتابع الملف اللبناني في صندوق النقد في الايام الماضية حيث انكب فريق الخبراء على درسا لتقييمها ووضع الملاحظات عليها تمهيدا لمراجعتها مع السلطات اللبنانية. وفي هذا السياق، تكشف مصادر وزارة المال لـ"النهار" ان اجتماعا عقد عبر الانترنت مساء الاربعاء الفائت بين ممثلين عن الحكومة اللبنانية ووزارة المال وفريق صندوق النقد، حيث جرت مناقشة مسودة الخطة الحكومية، وتركز البحث حول التوجهات والاهداف والاجراءات التي قد تعتمدها الحكومة. ووصفت المصادر الاجتماع بالمتنم والايجابي، إذ يمكن ان تشكل خطة الحكومة اساسا لأي مفاوضات محتملة مع الصندوق في حال طلب لبنان اي تمويل من المؤسسة الدولية. وفي سياق متصل يؤكد أزعر ان المواطن اللبناني "يعاني من تراكم للأزمات الاقتصادية والمالية ومن ملف اللجوء السوري، وآخرها تبعات انتشار فيروس كورونا، ما ساهم في رفع حدة الازمة. ومن هنا الاولوية بالنسبة الى صندوق النقد هي ضرورة إقرار الحكومة خطة إنقاذية تعيد بناء الثقة بالاقتصاد اللبناني وتساهم في تحسين وضع المواطنين، والاهم ضرورة معالجتها للإختلالات البنوية التي اوصلت البلاد الى ما وصلت اليه على الصعيد الاقتصادي والمالي".

**خطة تمويل من صندوق النقد**

لحظت الخطة الانقاذية للحكومة حاجة لبنان الى تمويل فوري ما بين ١٠ مليارات الى ١٥ مليار دولار، ما يستدعي التحرك فوراً على الصعيد الدولي والدول المانحة والمؤسسات التمويلية لتأمين الجزء الاكبر من هذا التمويل. وأحد الخيارات المطروحة اللجوء الى صندوق النقد الدولي والروض لشروطه التي تشكل موضوع جدل في الاوساط المالية. ويات من شبه المؤكد ان لبنان اقترب من رفع طلب رسمي الى إدارة الصندوق في واشنطن في شأن تمويل يساعده على مواجهة ازمته الحالية. وترجح مصادر متابعة للملف "ان يقدم لبنان هذا الطلب بحلول حزيران المقبل ما يساعد في إعادة ضخ أموال جديدة تساهم في إعادة دوران العجلة الاقتصادية. وبالنسبة الى الشروط، فأى تمويل يأتي مقابل شروط، وفي لبنان يبدأ المسار بإقناع المؤسسة الدولية بالخطة الاصلاحية للحكومة، وعلى الصندوق التأكد من ان الدولة اللبنانية جدية بالخطوات الاصلاحية وانها لن تبقى وعوداً على ورق. كما ان اللجوء الى صندوق النقد قد يشكل أساساً مهما لإعادة الثقة الى الدائنين والمستثمرين الجدد الذين يحتاجهم لبنان، والذين سوف ينظرون الى اشراف الصندوق ورقابته ضماناً لحسن سير الامور. فلبنان في نظر العديد من المؤسسات الدولية والجهات المانحة والمستثمرين، ليس معدوماً لكنه منهوب ويعاني سوء الادارة ويستطيع النهوض من كبوته اذا صفت النيات وتمت ادارته بشكل سليم. وفي هذا السياق، يؤكد أزعر لـ"النهار" ان "الأدوات التي يستعملها صندوق النقد متعددة، وتأتي إنطلاقاً من الظروف والاوزاع. فالصندوق أطلق حالياً برنامجاً جديداً بقيمة تتخطى ١٠٠ مليار دولار بعدما وافق المجلس التنفيذي للصندوق على مضاعفة حدود الاستفادة من التسهيلات التي تتيح التمويل الطارئ. ففي ٤ آذار الماضي أعلن الصندوق ان حجم الموارد المخصصة التي تتيح صرف الموارد على أساس عاجل في حالات الطوارئ للبلدان المنخفضة الدخل وبلدان الأسواق الصاعدة، وذلك بمبلغ قد يصل إلى ٥٠ مليار دولار. كما يتيح الصندوق لأفقر البلدان الأعضاء ١٠ مليارات دولار من هذا المبلغ بسعر فائدة صفري من خلال التسهيل الائتماني السريع". وإذ يشير أزعر الى عدد من الدول العربية، مثل تونس والاردن، إستقادت من توسيع برنامج التمويل، يؤكد ان "ليس من مقاربة واحدة تُستخدم، وليس من مقاربة شاملة، فكل بلد يختلف عن الآخر، وكل وضع يختلف بحسب الظروف. واي دعم قد يقدمه الصندوق لأي طرف، يأتي نتيجة حوار بين الحكومة التي تمتلك إستراتيجيتها، فيأتي برنامج الصندوق ليساهم في دعم هذه الاستراتيجية من خلال المشورة التقنية او عبر تمويل من صندوق النقد بطلب من الحكومة او الدولة المعنية. وفي حال تم التقدم بطلب للحصول على التمويل، يدرس الصندوق الطلب الذي يجب ان يأتي من الحكومة لتضع المؤسسة الدولية تقييمها لكيفية الدعم".

**دعم لمواجهة كورونا**

منتصف نيسان الجاري، أعلنت مديرة صندوق النقد كريستالينا جورجييفا أن الانكماش الاقتصادي العالمي الناجم عن فيروس كورونا كان حاداً الى درجة أن أكثر من نصف دول العالم طلبت بالفعل تمويلاً طارئاً، مع تأكيد الصندوق انه يمتلك تخصيصات بقيمة تريليون دولار لتمويل حالات الطوارئ في الدول الأعضاء لمساندة جهودها في احتواء

انتشار فيروس كورونا وتخفيف آثاره الاقتصادية. وجاءت تعليقات جورجيفيا بعد توقع صندوق النقد انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة ٣٪ هذا العام، مؤكدة أن الأسواق الدولية تتجه نحو "أسوأ ركود منذ الكساد الكبير". كما قدمت أكثر من ١٢ دولة من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى طلبات الى الصندوق للحصول على دعم مالي وسط تفشي فيروس كورونا. أما لبنان، فيؤكد أزور ان "السلطات اللبنانية تواصلت مع إدارة الصندوق واستقرت عن إمكان التمويل الطارئ وكيفية الاستفادة منه، لكنها لم تطلب رسمياً أي تمويل منه، فيما قدمت المؤسسة الدولية للدولة اللبنانية تفاصيل هذه الآلية. ويقول أزور: "من الشروط العامة للمؤسسات المالية الدولية ان تكون هنالك قدرة لأي دولة او جهة تستفيد من اي قروض على التسديد."

### اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

يتوقع صندوق النقد انكماش اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى بنسبة تصل الى -٢,٨% وهو ما يساوي انخفاض الناتج الكلي للمنطقة بمقدار ٤٢٥ مليار دولار بسبب الصدمة المزدوجة: "كوفيد-١٩" بخسائرها الإنسانية والاقتصادية المدمرة، وهبوط أسعار النفط، على أن ينخفض النمو في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة ٤,٢%. ويتوقع الصندوق انكماش اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط بنسبة ١% مع نزوب تحويلات العاملين في الخارج والاستثمارات نظراً الى صعوبة الأوضاع المالية العالمية. ومن المتوقع أن يزداد الدين العام المرتفع بالفعل في كثير من البلدان. أما بالنسبة الى دول مجلس التعاون الخليجي فقد توقع الصندوق أن يهبط النمو غير النفطي بواقع ٤,٣%، وأن تتجاوز عجزات الميزانيات الوطنية ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.

ويؤكد أزور ان "الاولويات للمرحلة المقبلة لهذه المنطقة هي ثلاث، تبدأ بحماية المواطن والحفاظ على حياته من خلال حماية صحته والبرامج الاجتماعية، ما يحتم تقديم الدعم الاجتماعي خصوصاً للمواطنين الأكثر حاجة. اما الاولوية الثانية فتتمثل بالمحافظة على قدرة الاقتصاد، خصوصاً القطاعات الأكثر تأثراً والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إجراءات مالية ومصرفية. أما المحور الثالث فهو كيفية الخروج من الازمة، وهو مرتبط بأمرين اساسيين: سرعة الخروج من الازمة والزخم الذي سيخرج به الاقتصاد العالمي وكيفية حماية القدرة الاقتصادية على النهوض، وهنا على دول المنطقة التأكد من ان مستوى الانتاجية والاصلاحات الهيكلية ستزيد قدرة الاقتصاد على الاستثمار وخلق فرص عمل، لاسيما ان المنطقة دخلت في الازمة مع مستويات تتخطى متوسط الدول الناشئة لمستوى البطالة عند الشباب."

ويرى أزور ان الازمة التي يعيشها الاقتصاد العالمي حالياً هي "من أكبر الازمات منذ مئة عام وكان وقعها بالنسبة الى المنطقة كبيراً جداً، خصوصاً بعد التراجع الهائل لأسعار النفط وتبعات فيروس كوفيد - ١٩". ومن المتوقع أن تتفاقم الأزمة الاقتصادية في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات في هذه المنطقة بسبب التحديات التي يفرضها الوضع الإنساني ووجود اللاجئين.